متى تُدرك الحكومة العراقية الفرق بين المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي (الرّسمي)

يؤسفني جدا هذا التخبّط الاعلامي الذي تقع فيه الحكومة العراقية والذي يجب أن تتلافاه بقدرة عالية واستغلال الجانب الاعلامي في التقليل من شدّة التخبطات في المجالات الاخرى، وفعلا أشعر بالحزن الشديد لهذا التخبط الاعلامي في بلد له عراقة الاعلام ومن الاساتذة الكبار، ولكن قد يكون التشتت أو تمكن شخصيات لا تتمتع بالخبرة الاعلامية العاملين الرئيسين لحالة التخبط هذه والا كيف تُخطئ الحكومة العراقية والوزارات في التفريق بين وظيفة المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي (او الرّسمي كما يسمى)؟

ونحن نرى كيف أن ذاك يأخذ دور هذا وهذا يأخذ دور ذاك وعلى الملأ وأمام شاشات الفضائيات العراقية والعربية والاجنبية وما من اعلامي واحد يتطرق الى هذه الحالة أو حتى ينبّه الحكومة العراقية على ذلك لتلافي الخطأ وتصحيحه لا سيّما أن تحديد صفة المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي (الرّسمي) يفيد في أداء الحكومة او الوزارة، فما هو الفرق بين المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي (الرّسمي) ياترى؟

جاءت تجربة وجود المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي لتسهيل مهمة الصحافي في الحصول على المعلومات من مصادرها وخاصة ما يتعلق بالارقام والاحصائيات مع مراعاة طبيعة العمل الصحفي الذي يتطلب السرعة والدقة، ولكن تطبيق هذه التجربة خلق صعوبات أخرى وهي رفض موظفين بسطاء الحديث الى وسائل الاعلام حتى المقروءة منها الا باذن المتحدث الرّسمي وهذا قد يؤدي الى بطء العمل الصحفي وقلّة الحصول على المعلومات الا عند ظهور المتحدث الرّسمي على الشاشات أو أن يحظى أي صحافي بدقائقَ معه لينشر السبقَ الصحفي.

في الحقيقة هناك أبعاد سياسية وجدوى اقتصادية من استحداث هذين المنصبين (المستشار الاعلامي، والمتحدث الاعلامي – الرسمي) وهما لم يُستحدثا في الدول المتقدمة عبثاً وانما لمقاصد وابعاد كثيرة أهمّها سياسية، ولكن تلك الدول تجيد اللعب بهاتين الوظيفتين وأن هاتين الوظيفتين تعملان بشكل مميز وقادر على انجاز الادوار على اكمل وجه ويؤديان أدوارهما بالشكل الصحيح والمطلوب دون تعدي أو تزاحم وظيفة مع أخرى كما يحصل عندنا بالعراق وللأسف فأن وظيفتي المستشار الاعلامي والمتحدث الاعلامي (الرّسمي) يبدوان لدول أخرى وكأنهما للمظاهر الخارجية فقط، بل وأضيف هنا أنهما في أحيان كثيرة يجلبان سلبيات تؤثر على الاوضاع نتيجة تداخل وتبادل الادوار والمهام دون علم شاغليهم أو حتى الحكومة وللأسف.

بكل بساطة المستشار الاعلامي هو ذلك الموظف الذي يراجع السياسات الاعلامية لشخصية حكومية (كالرئيس أو الملك مثلا أو وزارة ما) ويساهم في وضعها (السياسات الاعلامية) الى جانب رسم الانشطة التفصيلية كما يقوم بتقديم خبراته في إعداد المواد الاعلامية الخاصة بالوزارة او الهيئة، ومن مهام المستشار الاعلامي قد يقوم أيضا بكتابة الكلمات الافتتاحية لكبار المسؤولين في الوزارة خاصة في المناسبات الوطنية والاحتفالات والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية إضافة الى اشرافه على عمليات التنظيم لهذه الاحتفالات والندوات... هذه ببساطة أهم واجبات المستشار الاعلامي.

أما المتحدث الاعلامي او قد يسمى أحيانا المتحدث الرّسمي فوظيفته مختلفة تماما عن وظيفة المستشار الاعلامي، فالمتحدث الاعلامي هو المسؤول الوحيد المكلّف بالحديث عن أنشطة الحكومة او الوزارة والرّد على أسئلة الاعلاميين والصحافيين. ومن واجباته ايضا تلخيص نتائج الاجتماعات المغلقة ونقلها الى الصحافيين الذين سيلجأون اليه (لا للمستشار الاعلامي كما يحصل الآن وللأسف) بعد انقضاء الاجتماع للحصول على ما جرى داخل القاعة والى أهم القرارات والنقاط التي أتُخذت في هذا الاجتماع ويبدأ المتحدث الاعلامي (الرّسمي) بسرد ما جرى داخل الاجتماع وينقل لهم صورة كاملة مع التفسيرات التي سوف يطرحها نتيجة الاسئلة التي سوف يتلقاها من الاعلاميين، وعلى سبيل المثال (هل تعتقد أن هذا القرار سيضر بالسياسة الخارجية للعراق....؟) وهنا يبدأ المتحدث بالتفسير فهو يملك كل الحق في الرّد على هذه الاسئلة وكذلك يقوم بنفي الشائعات والاكاذيب وغيرها من الامور،

أما المستشار الاعلامي فيجب أن لا يتقرّب أبداً الى هذه الامور ومن المؤسف نرى مستشارين لوزارات يظهرون على شاشات الفضائيات وهم يتكلّمون نيابة عن الوزير أو يفسرون خطة الوزارة وهذا ينافي تماما وظيفتهم فأمامهم أمران إما أن يغيروا وظيفتهم اي من المستشار الاعلامي الى المتحدث الاعلامي او الرّسمي أو إن شاء أن يبقى على وظيفته (كمستشار اعلامي) لكن دون ان يتقرّب الى هذه الامور... وأرجو أن لا أكون قد أثرت غضب بعض المستشارين لأن القصد من وراء ما قلت هذا هو مصلحتهم المهنية.بالاضافة الى الفروق أعلاه فإن المتحدث الاعلامي (الرّسمي) يجب أن يكون متفرغا لهذه المهنة وهي عمله الاول والاخير ويتقاضى عنها راتبا محددا ولا يجوز له امتهان عمل آخر له، أمّا المستشار الاعلامي فله الحق في ممارسة عمله الاصلي (كأن يكون اعلامياً او صحافياً أو أية مهنة أخرى في هذا المجال أو أن يكون محالا إلى التقاعد مثلا) بالاضافة الى ذلك فأنه يمارس وظيفة المستشار لأيام او ساعات معينة حسب احتياجات الوزارة او أية جهة رسمية وبالتالي يستحق مكافآت عن الساعات التي عمل بها كمستشار اعلامي أي أن المستشار الاعلامي يحق له الجمع بين عمله الاصله وبين وظيفته كمستشار اعلامي.

وبهذا نرى الفرق الواضح بين الوظيفتين والواجبات الملقاة على كل وظيفة بالاضافة الى ذلك فإن البعد السياسي لوظيفة المتحدث الاعلامي الذي يُعتبر المُعبّر الرّسمي عن سياسة وزارة ما أو مؤسسة ما أو شخصية ما، ونحن نرى أن تعيين متحدث رسمي في الوزارات يعتبر نوعاً منَ الاتصال السياسي الذي يحقق مبدأ التواصل مع المواطنين وهو دعم لمبدأ الشفافية والثقة بين المواطن والمؤسسة، ولهذا على المتحدث الرسمي أن يتمتع بدراية كاملة بجميع أنشطة الوزارة التي يتحدث عنها رسمياً خصوصاً الخدمية والتي هي اقرب الوزارات الى المواطنين وأن تتوافر فيه سمات شخصية مقبولة جماهيريا إضافة الى قدراته الاعلامية التي تنفعه في الاوقات الصعبة.

ان تجربة المتحدث الاعلامي (الرّسمي) جيدة جدا وكي تنجح فهي بحاجة الى بعض المعايير ومن اهمها أن يقتنع المسؤول (الوزير مثلا) بدور المتحدث الاعلامي وان وجوده لا يلغي أبدا شخصية أو وجود المسؤول بل هو اضافة له وتخفيف للضغوط الاعلامية الواقعة عليه وبهذا سيكسب المسؤول الوقت الكافي لادارة مؤسسته وأن لا يضيعه مع الاعلام ، ومن طرف آخر فإن اقتناع الاعلاميين بدور المتحدث الرّسمي مطلوب لأن الصحافي يقيس نجاحه بمدى قدرته على الاتصال بالمسؤول مباشرة، وهنا نحن ننصح بوجود المتحدث الرّسمي باسم رئاسة الجمهورية والمتحدث الرّسمي باسم رئاسة الوزراء وكذلك على مستوى الوزارات ولكن ليس شرطاً أن يكون متوفراً في كل الوزارات.ومن المشكلات التي تبرز في وظيفة المستشار الاعلامي هي اعتماد الوزير على المستشار الاعلامي لتلميعه أمام الرأي العام وهذه كارثة يجب الانتباه لها من قبل الحكومة العراقية حيث يقوم المستشار الاعلامي أمام الكاميرات بتلميع الوزير واعطاء صورة مكبرة عن حجم الانجازات التي قام بها الوزير لذا يجب أن تكون هناك حدود مقننة للمستشار الاعلامي لا أن يظهر وكأنه مساعد للوزير ! وهنا أقول على الوزير ومستشاره الاعلامي أن يعلما جيداً أن الاداء هو الذي يلّمع الشخصية... لا التصريحات....

وهنا دعوني أوضح أيضا أن المستشار الإعلامي مطلوب لإدارة العمل الإعلامي داخل الوزارات وتنظيم القوى البشرية وقياس اتجاهات الرأي العام نحو الوزارة ومن خلال عمليات التحليل والرّصد والمتابعة للصورة الذهنية يضع الخطط للعرض الجيد لصورة الوزارة، بينما المتحدث الإعلامي مطلوب للهيئات الكبرى والسيادية ولا يشترط تواجده في كل الوزارات ووجوده لا يعني أنه بوابة المعلومات الوحيدة وإنما هو مسهل ومنسق ومنظم للتدفق الإعلامي ولا يغني عن اللقاء المباشر بين الوزير وممثلي وسائل الإعلام للتعرف على رؤية الوزير وللإجابة على استفسارات الإعلاميين...

ومن الخطأ اعتبار ما يقدّمه المتحدث الإعلامي كل شيء بل أن ما يقدّمه المكتب الإعلامي ما هو إلا بداية خيط يجب أن يعمل بها الصحافي لاستكمال جوانب موضوعه من خلال بذل جهد حقيقي وليس مجرد الاكتفاء بنقل البيانات والتصريحات الإعلامية التي حصل عليها من المتحدث الرّسمي !..

أرجو أن أكون قد وضّحت الفرقَ بين المستشار الإعلامي والمتحدث الاعلامي (الرّسمي)... وأرجو أن تتدارك الحكومة الخطأ الحاصل الآن بعد أن بيّنت هذا الفرق....وتُذهبَ عنّي... حزني الشديد !

مظفر قاسم

العراق والصناعات الدوائية

استخدمت البشرية في صراعاتها الدموية التي اتسم بها تاريخ الانسان منذ بداياته اسلحة متنوعة كان منها الاسلحة التقليدية والابادة الجماعية والغذاء والنفط،واذا تواصل التفكير الانساني على هذا النمط فإن من المحتمل ان يصبح الدواء واحدا من هذه الاسلحة في استخدامه لا كعلاج وانما كسلاح غير مرئي وغير مباشر.

ولقد ادركت الكثير من الدول والكيانات اهمية الدواء،فعلى سبيل المثال اقترحت " اسرائيل" منتصف التسعينيات انشاء سوق شرق اوسطي مشترك يضم الى جانبها مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق ودول الخليج العربي.وقد اقترحت ان تقوم مصر بمهام صناعية منها انتاج السيارات وتتولى لبنان الاعمال المصرفية وتقوم سوريا والاردن بمهام النقل وتخليص البضائع ويضطلع العراق ودول الخليج العربي بالصناعات البتروكيمياوية في حين تختص "اسرائيل " بانتاج الادوية والصناعات الالكترونية ودون الخوض في الموضوع من اية ناحية فإن من الواضح ما للدواء والصناعات والفعاليات المرتبطة به من اهمية كبرى في المستقبل.

ويرى الدكتور الفرنسي جان هامبورجه في كتابه الطبيب والحياة :بحث في تحولات الطب والانسان ان بالامكان انتاج ادوية هي في حقيقتها تطوير للادوية المهدئة والمضادة للقلق تكون وظيفتها تدجين الانسان عبر نزع كل انفعالاته العنيفة وغضبه العارم واندفاعاته غير المحسوبة لكن المانع كما يقول الدكتور هامبورجه سيكون اخلاقياً وابداعياً لأن استعمال مثل هذه الادوية بصورة واسعة عبر توزيعها على الناس لغرض استخدامها بصورة طوعية اواجبارية ستكون نتيجته وجود اناس نمطيين يمتازون بخلوهم من المشاعر الخلاقة التي تنتج الادب والفن..ويقول الكاتب: ان بعض الحكومات قد تلجأ الى مثل هذه الحلول بدعوى انها تخدم شعوبها.

ولغرض الوقوف على الاسباب التي تعطي الدواء والمنتجات الكيميائية المرتبطة به الاهمية المستقبلية، سيكون من المفيد التطرق الى بعض هذه الاسباب:

اولا:كان الدواء ولفترة قريبة يمثل ردة فعل يقوم الانسان بها لتلافي خطر محدق به الا وهو المرض. ويقتصر عمل الدواء على الهجوم على المرض أو للتلقيح لغرض عدم الاصابة به. في حين ان النظرة الجديدة للدواء تستند إلى انتاج ادوية علاجية كالسابق وانتاج ادوية وعقاقير تؤدي وتساعد في احداث تغييرات بدنية موضعية تضخيم او تنحيف اجزاء معينة في الجسم او للمساعدة على الاخصاب والى ما هنالك.

ثانيا :دخول العقاقير الى صناعة الاغذية عبر خلط بعض الاغذية بالفيتامينات والكالسيوم والحديد.علماً ان هناك دراسات حديثة تشير الى خطورة هذا النهج في حال المبالغة فيه، استنادا الى القاعدة المعروفة "ما زاد عن حده انقلب الى ضده"، وهذا الموضوع ليس مجال البحث هنا.

ثالثا:استمرار ظهور امراض جديدة لم تكن معروفة سابقا منها: الايدز وجنون البقر وانفلونزا الطيور وهوالمرض الذي عاد للظهور مجددا بعد اقل من قرن على ظهوره السابق حيث كان معروفا باسم الحمى الاسبانية .

رابعا :ظهور امراض وانتشارها بسبب تعقيدات الحياة الحالية كالامراض الذهانية والعصابية والامراض الناجمة عن استخدام اسلحة حديثة كالسرطان بسبب اليورانيوم المنضد وكذلك الامراض الناتجة عن الافراط في استخدام الكيمياويات مساحيق متنوعة وعطور وصوابين ومبيدات.....الخ.

خامسا :البحوث والمحاولات العلمية الحديثة التي تسعى الى "تشكيل " انسان بمواصفات جديدة ومتطورة يتمتع بقدرات ذهنية عالية وكفاءة جسدية فائقة.

سادسا: انتشار البحوث العلمية المزيفة التي تسعى لخلق حاجات وهمية تقوم هي بإشباعها، والغاية من ترويج هذه البحوث والادوية هو السعي الى الربح دون الاهتمام بالاضرار والمخاطر الصحية اللاحقة الناتجة عن استخدام مثل هذه العقاقير. ولكل هذه الاسباب او بعضها فإن من المفترض ان يبقى جهد الدولة من خلال مؤسساتها المختصة الصناعية والصحية ناشطا وفاعلا في ميدان انتاج الادوية يقابله من الجانب الآخر ترك جزء من المهمة للقطاع الخاص كي يقوم بدوره ايضا في اشباع الحاجة للدواء، وهناك جملة اسباب تستوجب مركزية الانتاج الدوائي منها:

اولا: هناك ادوية كثيرة رديئة او عديمة الفاعلية تقوم شركات خاصة بانتاجها دون المواصفات المعترف بها، ويجري الانتاج تحت انظار وسمع دولها التي باتت تغض الطرف عن مثل هذه النشاطات مادامت تحقق ربحاً اسوة بانتاج بضائع صناعية رديئة كالاجهزة الكهربائية والسيارات والعدد اليدوية التي نجدها في السوق العراقية هذه الايام وافضل مثال على الادوية الرديئة هو ماتناقلته الصحف البريطانية عن لقاحات الملاريا التي ارسلت الى افريقيا ولم تكن ذات نفع يذكر.

ثانيا: قيام دول عديدة بانتاج ادوية ذات علامات تجارية معروفة بالاتفاق مع المنتج الاصلي لاستعمال علامته التجارية او حتى من دون اتفاق واغلب هذه الادوية لاتتمع بالمواصفات الاصلية.

ثالثا: انخراط دول في انتاج ادوية اعتماداً على بحوث اجنبية قامت بها دول اخرى. إما للثقة المفرطة بهذه البحوث او لعدم توفر تخصيصات مالية لسبب او لآخر للبحوث الدوائية.لكن واقع الحال يبرهن على ضرورة عدم الاعتماد والركون الى الدول الاخرى بصورة دائمية.

رابعا:لايمكن تخلي الدولة او مايسمى بالقطاع العام تماماً عن القيام بإنتاج الدواء لوجود مخاطر عديدة منها لجوء القطاع الخاص الى انتاج ادوية غير ذات فاعلية كافية لغرض تكرار صرف الدواء بصورة مشابهة لما نراه الآن من اجهزة غير ذات كفاءة يضطر المرء لشرائها بين فترة واخرى أو انتاج ادوية غير مستوفية للمواصفات لغرض الربح بواسطة التقليل من نسب المواد المكونة لها ولاننسى ان البعض من " المبدعين "يقومون ببناء عمارات شاهقة من دون مواصفات نموذجية،بل ان سداً نهرياً كونكريتياً انهار في الصين لعدم استخدام الجهة المنفذة حديد التسليح،ونشرت جريدة (المدى) خبرا عن الاسمنت الهندي المغشوش الذي ارسل للعراق واذا كان الامر كذلك فكيف الحال بكبسولة دواء لن يعرف احد مابداخلها؟!.

خامسا :من المحتمل ان يتورط بعض المسؤولين عن الاستيراد بادخال ادوية وعقاقير غير ذات كفاءة بعد تلقيهم رشاوى من المستوردين.

سادسا: ان الدولة اية دولة تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها لأن الدولة هي الراعي والوصي والولي والمؤتمن على افراد الشعب ولايمكن ترك هكذا مجال حيوي بيد افراد قد ينزلقون لسبب ما ذات يوم الى مهاوي الانحطاط.

سابعا:ان قيام الدولة بالجزء الاكبر من فعاليات انتاج الدواء سيتيح لها نوعاً من الاستقلالية والابتعاد عن الوقوع تحت الضغوط الداخلية والخارجية،اضافة الى امكانية تصرفها بسرعة في حال التعرض لامراض واسعة الانتشار تمنع امكانية استقرائها للوضع المرضي والصحي في العالم في حال توفر ملاكات كفوءة تتابع بجد مايجري في العالم الذي تحول الى قرية.

عبد علي سلمان

شارع المتنبي في الذاكرة العراقية الجمعية

عبر تأريخ كل المدن الشرقية الغافية على ضفاف الظلم وانتظار المعجزات، تزدهر شوارع كبرى بعينها، في حقب سياسية/ اجتماعية/ ثقافية بعينها، كالشرايين المغذية للقلب، لتغدو متحفاً شاسعاً يؤرخ لتلاقح التأريخ بالمكان، أو يؤرشف لتماهي الانسان بالعمارة المفكرة!

وإذا كانت شوارع "السعدون" و"الرشيد" و"ابي نؤاس" و"غازي" (الكفاح) وغيرها من تلك التي تزامن ازدهارها مع اشتداد عود الدولة العراقية العلمانية الحديثة (بصرف النظر عن نظم الحكم المختلفة التي تعاقبت عليها)، قد أمست من أهم معالم الهوية البغدادية اليومية لأجيال متلاحقة من العراقيين الذين امتصتهم هذه الشوارع، ثم تمثلتهم على هيأة انتفاضات وايديولوجيات وفنون، وكذلك مشروعات عمر وصداقات حميمة ونزهات أليفة لا تُنسى لدى النخبة والعوام على حد سواء؛ فإن "شارع المتنبي" النابض في قلب بغداد القديمة، يعد تجريداً وتجسيداً في آن معاً، لقدرة المكان المسالم المتحضر على صيانة الهوية الثقافية العقلانية لمدينة تقاطر على حكمها كل أنواع الطغاة والسايكوباثيين والميثولوجيين!

قبل الخوض في موضوعة الوظيفة الارتقائية التي اضطلع بها شارع المتنبي، لا بد أولاً من محاورة اولئك الذين ينظّرون اليوم لبزوغ ما يسمونه بثقافة عراقية دينية الطابع، وقولهم بعدم جواز اختزال الثقافة العراقية الى بعد علماني واحد منفرد. لا اعتراض أو انكار لوجود هذا "النشاط الفكري الديني" سواء لدى المؤسسات الفقهية أو لدى جمهورها المسحور بها، إلا إن محاولتهم لتوصيف الثقافة العراقية بطابع ديني أو مذهبي معين لا يعدو كونه "تفكيراً رغبياً" Wishful Thinkingذا طابع ايديولوجي متعصب. فكل مجتمع بشري لا بد أن تتوزعه ثقافات متنوعة في أنماطها الفلسفية والجمالية، تبعاً لتنوع فئاته الاجتماعية وعياً وأهدافاً. وهذه الثقافات إذا ما افتقدت العنصرين: "الجمالي" و"الفلسفي"، وظلت مقتصرة على العنصر الايديولوجي الجامد بوصفه المرجع المطلق (دنيوياً أودينياً) لصياغة نتاجاتها العقلية، أمست تياراً عقائدياً فحسب، ولا يجوز اقحامها تحت مظلة الثقافة. وبمعنى أدق، إن مفهوم "الثقافة" يرتبط بالتغير والتفلسف والتمثل الجمالي للوجود، فيما ترتبط الايديولوجيا (الدنيوية والدينية) بالمسلّمات والمطلقيات واليقينيات المسبقة. وكلما ازدادت البنية الايديولوجية مرونة وقدرة على التسامح الفكري، كلما اقتربت من كونها ثقافة حية وابتعدت عن كونها اسطورة ميتة. وبالعكس، كلما ازدادت البنية الثقافية تيبساً وابتعاداً عن التفلسف وتذوق الجمال، كلما اقتربت من كونها تياراً عقائدياً محدوداً، وابتعدت عن كونها حاضنة لتجليات العقل الحر. إلا إن التفاعل بين الثقافة والايديولوجيا في الوقت ذاته أمر حتمي لا مفر منه، إغناء أو إفقاراً لأحدهما أو كليهما.

وهكذا، فإن مفهوم"الهوية الثقافية" التي تطبع مجتمعاً معيناً، يستمد عناصره وآلياته وقوانينه من البناء السيكولوجي والمزاج الحضاري للشخصية الاجتماعية الأكثر شيوعاً في ذلك المجتمع، فيما تظل الايديولوجيات المنتشرة في ذلك المجتمع تستمد بنيتها الفكرية من الجماعات الاجتماعية الفرعية، المقيدة بمصالحها الاقتصادية أو بمعاييرها الأخلاقية، ولا يمكن لأي من هذه الايديولوجيات (ومنها الدينية)،ومهما بلغت مديات تأثيرها، أن تشكل طابعاً ثقافياً عمومياً يسم المجتمع بأكمله، سوى في المجتمعات البدائية ذات البنية العشائرية الضيقة، والتي تختزل فيها الثقافة أصلاً الى طقوس ميثولوجية المنشأ. فكيف هو الحال مع مجتمع متحضر لا يريد أن ينهزم، تعوّد أغلب مواطنيه منذ أربع سنوات أن يتنفسوا الشعر والموسيقى إلى جانب الرعب والفواجع، على موائد الجوع، وسط ليال مقفرة يضيئها دخان الفوانيس الشاحبة وانفلاق قذائف المورتر المنطلقة من عصور ما قبل الحضارة؟!!

يقودنا التحليل السابق إلى حقيقة أن الثقافة العراقية اليوم، بوصفها نتاجاً غير مباشر للشخصية العراقية المعاصرة، هي في توجهها الاجمالي العام "يسارية" بطابعها الأخلاقي العدالوي؛ وهي "منفتحة" بخصائصها التسامحية الأممية على كل الثقافات العالمية الأخرى وبنزوعها المتشهي للجمال والتجديد؛ وهي "علمانية" بنفورها المعلن من أي احتكار دنيوي أو لاهوتي للحقيقة. وقد أفلح شارع المتنبي بسنواته السبعين في التمترس الباهر خلف هذه المنظومة القيمية المتجانسة. فلا نكشف سراً إذا ما حددنا بوضوح أن القمع الدموي الموجه نحو العنصرين البشري والمادي لهذا الشارع، ابتداء من الأجهزة الأمنية الفاشستية السابقة، وامتداداً إلى الجماعات العصابية المنفلتة اليوم، هو في محصلته الموضوعية جزء أساسي من العنف الهادف إلى تقويض قيم "العدالة" و"الانفتاح" و"التسامح" و"الجمال" بوصفها أركان الشخصية المثقفة في العراق؛ إذ نجد حتى المكتبات الدينية فيه تمارس أداءها المهني بصفة المروج المتسامح لنمط من التفكير والمعرفة، والمتآخي مع الأنماط الأخرى المجاورة والمخالفة له، في إطار من التعددية العقلانية الفريدة، وكأننا أمام مكتبة أكاديمية ضخمة، تصطف فيها مختلف التيارات الفكرية، دون تناحر أو طغيان لصنف على آخر. ولذلك فإن أي مكتبة شخصية في بغداد مهما كانت التوجهات الفكرية لصاحبها، لا بد أن تكون قد ولدت جزئياً أو كلياً من رحم شارع المتنبي.

بمنظور أكثر حرثاً في التربة الاجتماعية، فإن شارع المتنبي (برواده وطبّاعيه وباعة كتبه) هو ببساطة شديدة عينة سوسيولوجية ممثلة، برهنت أن عملية انتاج الثقافة التنويرية في العراق، والترويج لها، والحفاظ البطولي عليها، هي آليات "أخلاقية –اقتصادية" لها بنيتها التركيبية والأدائية المستقلة والمقاومة لمجمل الهزات الرجعية التي ما برحت تضرب البنية الحضارية للمجتمع العراقي منذ بدايات ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم، والتي أريد لها أن تفتت نزعة "التفتح الذهني" بوصفها واحدة من أبرز سمات الفرد العراقي.

لقد التهمت الحرائق المكان، بشراً رساليين، ومؤلفات نادرة، ومقاهي حوارية أثيرة، وإرثاً معمارياً أليفاً، في مشهد ميلودرامي يتساوق مع التهديم المنظم الذي يطول البنية المجتمعية العراقية برمتها. ولكن نتساءل: هل استطاعت أي حرائق من أي نوع، وفي أي عصر أسود من عصور الانحطاط، أن توقف تقدم الادراك البشري؟ أو أن تمنع الذاكرة الجمعية في أي مجتمع له قواعده الثقافية المتراكمة، من فرز الآثام عن الفضائل؟ أو أن تقصيه عن التمييز بين المعنى والعبث، وصولاً الى الامساك بأفق الحياة وسط فوضى الاندثارات؟!

إن شارع المتنبي بعد أن كان مكاناً لإنتاج طرائق التفكير بالحياة، أصبح بعد احتراقه رماداً محفزاً على التفلسف بكيفية اعادة انتاج الحياة نفسها. فأين هو الحريق اذن؟ وكيف أمكن لكل هذا الخراب أن يصبح محتقناً بالجمال الى هذا الحد ، ومحرضاً فاعلاً على تمجيد العقل في لحظة اغتياله؟!

فارس كمال نظمي